

تمديد مهلة تسجيل الأعمال والمهن غير المالية في أنظمة مواجهة غسل الأموال حتى 30 إبريل



الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد

عبد الله الشامسي: تمديد المهلة نتيجة زيادة مستوى الاستجابة لدى الشركات المستهدفة
صفية الصافي: تلقينا 6000 تواصل واستفسار خلال مارس وسط إقبال كبير من الشركات
أبوظبي:
«الخليج»

أعلنت وزارة الاقتصاد عن تمديد المهلة الممنوحة لشركات قطاع «الأعمال والمهن غير المالية المحددة» للتسجيل في الأنظمة الحكومية المعتمدة لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، حتى نهاية شهر إبريل الجاري 2021، وذلك نظراً إلى إقبال أعداد كبيرة من شركات القطاع على التسجيل في الأيام الأخيرة من المهلة السابقة والتي انتهت في 31 مارس 2021، ومراعاة لأوضاع الشركات وقطاع الأعمال عموماً خلال فترة جائحة «كوفيد-19». وأوضحت الوزارة أن الشركات المستهدفة، وتشمل الوسطاء والوكلاء العقاريين، ومدققي الحسابات، وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، ومزودي خدمات الشركات، مطالبة بالتسجيل الإلزامي والمجاني، قبل نهاية المهلة الجديدة،

ونظام الإبلاغ الآلي عن قوائم العقوبات واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق goAML في نظام وحدة المعلومات المالية الامتثال لمتطلبات القانون الاتحادي رقم 20 لسنة 2018 بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، ولائحته التنفيذية والقرارات ذات الصلة.

وأهابت الوزارة بالشركات المعنية الاستفادة من المهلة الجديدة للتسجيل تجنباً للعقوبات والغرامات المنصوص عليها قانوناً والتي سيبدأ تطبيقها اعتباراً من 1 مايو 2021، حيث تبدأ الغرامات من 50 ألف درهم وتصل إلى 5 ملايين درهم، فيما قد تصل العقوبات بحق الشركات المتخلفة عن التسجيل إلى إيقاف الرخصة أو إغلاق المنشأة.

وأوضح عبد الله سلطان الفن الشامسي، الوكيل المساعد لقطاع الرقابة والمتابعة بوزارة الاقتصاد، أنه نظراً إلى زيادة مستوى الاستجابة لدى قطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة لإلزامية التسجيل قررت وزارة الاقتصاد، بالتنسيق مع شركائها من الجهات الحكومية المعنية، تمديد مهلة السماح الممنوحة للشركات المستهدفة وإعطائها مزيداً من الوقت حتى نهاية الشهر الجاري لاستكمال عملية التسجيل والبدء باتخاذ التدابير القانونية اللازمة للامتثال لمتطلبات القانون ولائحته التنفيذية.

وتابع: الهدف ليس فرض المخالفات، وإنما ضمان الامتثال، ويأتي القرار بهدف مراعاة الأوضاع التي تمر بها مختلف الشركات وقطاعات الأعمال نتيجة جائحة كوفيد-19 وتداعياتها على نطاق عالمي، وأكد سعادته أن وزارة الاقتصاد حريصة على بناء علاقة متينة وإيجابية مع القطاع الخاص قائمة على مبدأ الشراكة والتعاون والرقابة الحكيمة، وملتزمة بجهودها في التواصل والتوعية كأساس لتعزيز التزام الشركات المعنية لمتطلبات القانون، وأن قطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة شريك رئيسي في جهود دولة الإمارات في ملف مواجهة غسل الأموال وله دور محوري في دعم الجهود الحكومية لبناء بيئة اقتصادية آمنة ومستقرة بعيداً عن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأشار الشامسي إلى أن الكثير من الشركات المعنية في القطاع بفئاته الأربع، التي تشمل الوكلاء والوسطاء العقاريين ومدققي الحسابات وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ومزودي خدمات الشركات، أبدت مستوى عالياً من الوعي والالتزام وقامت بالتسجيل، ولكن لا تزال هناك نسبة من الشركات لم تسجل في النظامين، ويأتي تمديد مهلة السماح لإعطاء فرصة إضافية لهذه الشركات للمساهمة في التسجيل وتجنب المخالفات وحماية أعمالها واستثماراتها من مخاطر غسل الأموال من خلال الامتثال لمتطلبات الرقابة الحكومية.

من جانبها، قالت صفية الصافي، مديرة إدارة مواجهة غسل الأموال بوزارة الاقتصاد، إن تمديد فترة السماح دون تطبيق أي مخالفات قبل تاريخ 30 إبريل 2021، يتيح أمام شركات قطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الخاضعة لرقابة نظام الإبلاغ الآلي عن قوائم goAML الوزارة الوفاء بالتزاماتها والمبادرة للتسجيل في نظام وحدة المعلومات المالية العقوبات واتخاذ التدابير اللازمة، بموجب قانون مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ولائحته التنفيذية، مؤكدة أن المهلة السابقة شهدت تفاعلاً واسعاً من الشركات المستهدفة حيث تلقت وزارة الاقتصاد أكثر من 6000 اتصال واستفسار خلال شهر مارس الماضي، ومشيرة إلى أن الوزارة وفرت من خلال موقعها الإلكتروني الرسمي كافة المعلومات والإرشادات الخاصة بالتسجيل.